

سياسة التشغيل في الجزائر

-مقاربة سوسيولوجية-

Employment policy in Algeria

-Sociological approach-

عبد الرزاق زويني

جامعة قسنطينة 2 - عبد الحميد مهري - (الجزائر)

مخبر علم الاجتماع الاقتصادي والحركات الاجتماعية

abderrazekzouini@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021./05./18 تاريخ القبول: 2022./05./02

ملخص:

إن الهدف الأسمى الذي يجب أن تسعى إليه كل سياسة للتشغيل هو خلق فرص العمل المستقرة وتنويع مصادر الدخل لخلق اقتصاد وطني مستقر غير معرض للصدمات الاقتصادية المتعلقة بانخفاض أسعار النفط. وفي الجزائر تم الإعتماد على منطق توزيع الريع البترولي في سياسات التشغيل، ما جعل مناصب العمل المؤقتة تشكل النسبة الأكبر من معدلات التشغيل وأسس لفئة جديدة نطلق عليها اسم "الفقراء العاملون"، فالتخطيط لسياسات التشغيل بالجزائر لا يتم وفق منظور اقتصادي بل يخضع للقرار السياسي بالدرجة الأولى.

كلمات مفتاحية: العامل، سوق العمل، سياسة التشغيل، التشغيل الكامل.

Abstract:

The overarching goal that every employment policy must pursue is to create stable job opportunities and diversify sources of income to create a stable national economy that is not exposed to economic shocks related to low oil prices.

In Algeria, distributing oil rents has always been relied upon in employment policies, which made temporary work positions form the largest percentage of employment rates. It also established the emergence of a new category that we call the "poor workers." The planning for employment policies in Algeria is not done according to an economic perspective, but rather is subject to political decisions in the first place.

Keywords: The employee . labor market . employment policy. Full employment

1. مقدمة:

إن الجزء الأكبر من مسؤولية توفير عمل للأفراد تقع على عاتق الدولة، إذ تمثل البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة. ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي توجد في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية في أي مجتمع كما أنها تمثل تهديداً واضحاً للاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي فليس هناك ما هو أخطر على أي مجتمع من وجود أعداد كبيرة من العاطلين سوى أن تكون نسبة كبيرة منهم متعلمة، وهي إحدى سمات مشكلة البطالة في الوقت الحاضر حيث تتفشى البطالة بين المتعلمين أو على الأقل تكون أكثر وضوحاً بينهم.

و الجزائر كغيرها من الدول إهتمت بظاهرة البطالة وإعطائها أهمية خاصة ضمن البرامج التنموية للدولة، حيث سعت جاهدة لتوفير مناصب شغل بانتهاجها عدة إصلاحات اتخذتها منذ الاستقلال كإعادة الهيكلة العضوية والمالية واستقلالية المؤسسات إلا أنها لم تستطع تحقيق جميع أهدافها، فبعد هذه الإصلاحات انتهجت سياسة تشغيل جديدة لمحاولة تقليص حجم البطالة فكان اعتماد آليات وأجهزة التشغيل المتعددة أفضل الوسائل لإنعاش الاقتصاد الوطني نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية.

انطلاقا مما تقدم نطرح التساؤل التالي: ما مدى نجاح سياسة التشغيل في الجزائر في تحقيق الأهداف المسطرة لها؟.

2. أهداف الدراسة:

- إثراء النقاش في موضوع سياسة التشغيل، نظرا لمكانة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري.
- الوقوف على فعالية سياسات التشغيل في الجزائر لتحدي مشكلة البطالة من حيث كونها ظاهرة عالمية تقتضي على الدولة وضع آليات لتدارك حلها.
- التعرف على السياق التاريخي لتطور الإستراتيجية الوطنية في القضاء على البطالة وتقييم مدى نجاحها.
- التعرف على أهمية سياسة التشغيل كأساس للنمو المستدام، الإستقرار السياسي وكذا السلم الاجتماعي.

3. تحديد المفاهيم:

1.3 مفهوم العامل: كل فرد يعمل لقاء أجر مهما كان نوعه في خدمة صاحب عمل و تحت سلطته وإشرافه. وإذا وردت

كلمة عمل منفردة فإنها تشمل المستخدمين والعمال اليدويين جميعاً.¹

يعرف العامل بأنه الفرد المدني الذي يبلغ سناً معينة، و يعمل في قطاع من قطاعات الإنتاج أو الخدمات مقابل أجر، أو كان عاطل و لديه القدرة و الرغبة والاستعداد للعمل و يبحث فعلاً عن عمل فلم يجده.²

3-2- مفهوم سياسة التشغيل: الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة ، وفي إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل، عن طريق القواعد والقوانين، وتعكس سياسة التشغيل إيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظريته للعمل وحقوق المواطن فيه.³

3.3 مفهوم التشغيل الكامل: يعني التشغيل الكامل توافر عمل جيد لكل من يطلب عملاً. عمل منتج، يوظف الفرد فيه قدرته وإمكاناته، ويحقق فيه ذاته، وتتوافر له فيه فرص النمو والتطور تحت ظروف تتسق بالكرامة والإنسانية، ويكسب منه ما يكفي لتقادي الفقر والمهانة.⁴

3.4 مفهوم سوق العمل: هو سوق إفتراضي تتوزع فيه الوظائف والمهن، ويلتقي فيه كل من العرض متمثلاً في الأشخاص الذين يبحثون عن عمل، والطلب متمثلاً في أصحاب العمل، وهو نوع من أنواع الأسواق الإقتصادية.

وللإجابة عن تساؤل المطروح وتحقيق هدف الدراسة نتطرق للمحاور التالية:

- إطار نظري حول سوق العمل وسياسات التشغيل.
- التشغيل في الجزائر في مرحلة التحول الاقتصادي.
- آليات التشغيل المرافقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.
- تقييم مدى نجاح آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر.

¹ - أحمد زكي بدوي ومحمد كمال مصطفى، (1984)، "معجم مصطلحات القوى العاملة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 125.

² - مهدي حسن زويلف، (1993)، "إدارة الأفراد"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ص 66.

³ - يوسف كريمة: "سياسة التشغيل في الجزائر-الواقع والتحديات" www.iefpedia.com/arab يوم 2018/04/16 الساعة 10.00 - 3

⁴ - صلاح محمد عبد الحميد، (2007)، "أزمة البطالة"، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 27.

4. إطار نظري حول سوق العمل وسياسات التشغيل

1.4 المداخل التقليدية:

ويندرج ضمن هذا المنظور ثلاث نظريات أساسية:

1.1.4 النظرية الكلاسيكية:

اعتقد الكلاسيك أن حجم التشغيل (العمالة) لابد أن يتحدد عند مستوى التشغيل الشامل، بمعنى أن كل العمال الراغبين في العمل لابد أن يعملوا، وأن كل بطالة بين العمال لا يمكن أن تكون إلا ظاهرة عارضة، إذ يترتب على البطالة انخفاض الأجور هذا ما سيدفع بأصحاب الوحدات الإنتاجية إلى توظيف المتعطلين من العمال، و إذا كان هذا الانخفاض في الأجور غير كاف لاستيعاب كل البطالين فإن الأجر سينخفض مرة أخرى بسبب هؤلاء العاطلين عن العمل إلى أن يحدث حالة التشغيل الكامل.⁵

وتستند هذه النظرية في التشغيل إلى قانون الأسواق، أو "قانون ساي"، والذي بمقتضاه يخلق العرض طلبا مساويا له في قيمته. فالطلب الكلي على المنتجات إنما يتساوى دائما مع عرضها الكلي. هذا التساوي يتحقق تلقائيا عند مستوى الإنتاج الذي يكفل العمالة الكاملة في الاقتصاد القومي. وبالتالي يكون من المستحيل وقوع كساد وبطالة لفترة ممتدة من الزمن.⁶

نشير إلى أن النظرية الكلاسيكية تصنف بأنها نظرية "متفائلة"، إذ يرى أصحابها أنه في حالة الصيرورة الطبيعية لسوق عمل متوازن، فإنه يقضي كل احتمال تقلص في النشاط الاقتصادي، ومنه ظهور البطالة وهذا خلافا عن باقي النظريات. فرواد النظرية الكلاسيكية دفعوا إلى الأمام الفكر الاقتصادي وساهموا في تحرير المبادرة الفردية، الشيء الذي أدى إلى التطور الاقتصادي، لكنهم أهملوا الجانب التاريخي واهتموا أكثر بالجانب التجريدي واعتقدوا بوجود قوانين اقتصادية مطلقة صالحة في كل مكان وزمان.

2.1.4 نظرية التشغيل عند المدرسة النيوكلاسيكية:

يعتبر الاتجاه التقليدي الجديد امتداد للاتجاه الليبرالي الكلاسيكي، غير أنه أكثر فردية و يعطي الأهمية لعنصر الطلب و رغبات الأفراد أكثر مما يعطي لجانب العرض وعوامل الإنتاج.

⁵- لمزيد من الإطلاع حول الموضوع أنظر: حسين عمر، (1994)، "تطور الفكر الاقتصادي"، الكتاب الأول، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 399.

⁶- زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، (2007)، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص 109.

التوازن العام في سوق الشغل والسلع والخدمات هو ميزة النظرية النيوكلاسيكية، ونفهم من هذه النظرية أن حركة الأسعار مرنة في كلا السوقين وهي التي تعادل آليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج. وفي إطار فرضيات هذه النظرية، لا يوجد إلا نوعين من البطالة: البطالة الإرادية، عندما يرفض طالبوا الشغل العمل من أجل أجر حدد في السوق وهو لا يرضيهم لأنه كسب ضعيف، فالبطالة الإرادية الدائمة لا يمكن أن تنجم إلا من اختلال في سير سوق الشغل.

وتتطلب هذه النظرية في تفسيرها لسوق الشغل من فرضيات مفادها: أن العارضون والطالبون للشغل يتقدمون سويا لتحديد السعر التوازني، ولا يوجد أي عائق يمنع دخول عارضين وطالبين جدد لسوق الشغل. كل عارض أو طالب للشغل لديه معلومات كافية فيما يخص سوق الشغل، وهنا يكون هذا الأجر التوازني واحد، بما أن هناك معلومات، فإن أي رب عمل لا يدفع أجرا أكبر من الأجر التوازني ولا أحد من العمال يقدم خدماته بأقل من الأجر التوازني. وبالتالي فإن الفرضية الأساسية لهذه النظرية هي أنه يمكن الرفع من التشغيل دون الزيادة في الأجور إذا أخذنا بعين الاعتبار العروض الموجودة من اليد العاملة.

3.1.4 نظرية التشغيل في التحليل الماركسي:

ظهرت المدرسة الماركسية كمذهب في القرن 19 على يد كارل ماركس الذي أعطى بديلا لحالة مستوى التشغيل الكلي في نظرية الكلاسيك، حيث يرى أن ارتفاع رأس المال يؤدي الى انخفاض حجم التشغيل، أي كلما زاد الرأسمالي في الاستثمار أدى الى انخفاض حجم التشغيل وعدم استغلال العمال، وذلك معناه انخفاض القيمة المضافة الذي يتمثل مصدرها الأساسي في قوة عمل العمال، وحسب علاقة معدل الربح فان انخفاض القيمة المضافة وارتفاع رأسمال الثابت يؤدي الى انخفاض الأرباح وبالتالي حجم التشغيل ما يؤدي إلى عدم التوازن.

يرى ماركس أنه ومن خصائص النظام الرأسمالي التكنولوجيا المكثفة والتوسع في استخدام الآلات مما يؤدي إلى تخفيض عدد العمال، إضافة إلى صغار المنتجين الذين تحولوا إلى عمال بسبب المنافسة الشرسة بين المشروعات الرأسمالية (قانون التركيز)، لينتجون ما يطلق عليه ماركس بـ "الجيش الاحتياطي الصناعي من المتعطلين". وفي ظل النظام الرأسمالي كلما طالب العمال برفع الأجور هددتهم الرأسماليون بأن يحلوا محلهم عمال من المتعطلين الذين سيقبلون بأجر أقل، و كلما زاد جيش الصناعة الاحتياطي زاد معه الفقر والبؤس . إضافة إلى أن العامل يحس باغتراب

دائم كونه لا يملك الشيء الذي ينتجه مما يولد صراع بين من يملك وسائل الإنتاج ومن لا يملك سوى قوة عمله. هذا الصراع الذي سيؤدي حتما إلى زوال النظام الرأسمالي.⁷

إستطاع كارل ماركس إقامة نظام فكري متماسك الأجزاء، إلا أنه تعرض للكثير من النقد منه ما تعلق بالاحتمية الاجتماعية وافترض وجود قوانين طبيعية تحكم التطور الاجتماعي، إذ أن للمجتمعات القدرة على تغيير مجرى تطورها. كذلك و بما أن ماركس اعتمد قانون التطور الديالكتيكي وأن النظام الرأسمالي يحمل بذور فناءه فيمكن تطبيق ذلك على النظام الاشتراكي، إذ يصعب التسليم بأن النظام الشيوعي هو آخر النظم التي يشهدها المجتمع الإنساني. غير أن كل ذلك لا ينفي الأثر الذي تركته في تاريخ الإنسانية وتطور الفكر الاجتماعي والاقتصادي، كذلك فإن نقده للرأسمالية نبه أنصارها إلى مساوئها وسعوا إلى تداركها بتوفير الحماية للعمال.

4.1.4 نظرية التشغيل عند جون ماينرد كينز:

ترتكز النظرية الكينزية فيما يخص مسألة التشغيل والإنتاج حول النظرة الكلية للاقتصاد، باعتباره ميكانيزم لنظام موحد غير مستقل، لهذا السبب قد عنون كينز كتابه بالنظرية العامة، لأنه ينظر للاقتصاد كمجموعة متكاملة تهتم بالدخل الإجمالي، وكذلك التشغيل الكامل الذي يركز على الاستثمار والادخار الإجمالي. ورأى كينز أنه يجدر عدم الثقة بقدرة السوق على تحقيق التوازن التلقائي بين العرض والطلب والاحتفاظ به عند مستوى التشغيل الكامل، لذلك يمكن أن تظهر البطالة في حالة قصور الطلب عن العرض وهنا على الحكومة التدخل لإعادة التوازن.⁸

يعتبر كينز أن هناك فجوة وانفصال بين الإنتاج والتشغيل والدخل، لأن مستوى الإنتاج يرتبط ارتباطا وثيقا بالطلب الفعلي على الإنتاج والاستهلاك، وإذا لم تستعمل عوامل الإنتاج كلية ينجم انخفاض في مستوى التشغيل، وبالتالي عدد كبير من العمال يجدون أنفسهم بدون عمل، وفي حالة ما إذا خفضت شريحة من المجتمع نفقاتها للحفاظ على التوازن الاقتصادي، نجد من جهة أخرى شريحة ثانية تزداد لها قوة شرائية إضافية لامتناس الإنتاج الفائض، وإذا لم يحدث ذلك فإن انخفاض الاستهلاك يؤدي إلى نقص في الإنتاج وبالتالي البطالة الكلية، ولتجنب هذه الحالة لا بد من تدخل الدولة للرفع من استهلاك الطبقات الاقتصادية الفقيرة.

⁷ - Gilles Ferréol et Jean- Pierre Noreck , (2000) , "Introduction à la sociologie", Armand colin, Paris, cinquième édition, p p 146,147.

⁸ - حسام علي داود، (2010)، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص ص 43، 44.

إذن فإن كينز ينادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باتباع سياسات مالية توسعية لزيادة الطلب الكلي والقضاء على البطالة، و هذا على خلاف الكلاسيك و النيوكلاسيك الذين يقولون بتحقيق التوازن التلقائي عند مستوى التوظيف الكامل.⁹

2.4 المداخل الحديثة للتشغيل:

تناولت النظريات السابقة مشكلة البطالة من المنظور التقليدي لسوق العمل، حيث يوجد إما سوق تنافسي كامل للعمل - كما هو الحال بالنسبة للكلاسيك و النيوكلاسيك - ، أو سوق تنافسي غير كامل للعمل كما هو الحال عند كينز. و نظرا لقصور هذه الأطر التحليلية في تفسير معدلات البطالة الضخمة في سبعينيات القرن الماضي، تناولت النظريات الحديثة النظريات السابقة بالتطوير والتعديل، وفيما يأتي عرض لأهم هذه النظريات:

1.2.4 نظرية الأجور الفعالة:

تعتبر هذه النظرية ثورة في تفسير اختلالات سوق الشغل، حيث تركز على اهتمامات أرباب العمل (المستثمرين) الذين يحاولون الحصول على أحسن مستوى للعمل بأقل تكلفة، ما يدفع بالعمال الأكثر مهارة وذوي الإنتاجية العالية السعي للحصول على مناصب عمل لديها، وتعمل المؤسسات على تنشيط إنتاجية العمال بمنحهم أجور مرتفعة عن أجر المؤسسات المنافسة، أدنى أجر مدفوع هو الأجر الفعال لأنه يقنع العمال للرفع من مجهوداتهم بعد التوظيف ليصبح بذلك خطر فقدان الأجر منشطا مستمرا، هذا الاهتمام يفرض على أرباب العمل إقامة سياسة أجور محكمة تربط بين الفعالية الفردية للعامل الأجير التي يقابلها الأجر الفعال (المرتفع).

2.2.4 نظرية البحث عن الشغل:

نظرية البحث عن الشغل تعتبر كامتداد لنموذج النظرية النيوكلاسيكية لسوق الشغل، هذه النظرية تصف سلوك الباحثين عن الشغل في إطار سوق شغل يتميز بنقص أو غياب المعلومات، في بداية البحث يحدد العامل أجرا لا يمكن أن ينزل تحته، يسمى "أجر القبول" معناه أجر أدنى يرى العامل أنه مقبول مقارنة بنوع العمل الذي يبحث عنه، فإن وجد عرض عمل يكون فيه الأجر أكبر أو يساوي أجر القبول. فإنه يقبل العمل ويتخلّى عن البحث، لأنه كلما زاد العامل من معلومات حول سوق الشغل رفع من حظوظه في إيجاد الشغل الأفضل، وبالتالي يرفع من حظوظه في الحصول على أجر مرتفع.

⁹ - علي عبد الوهاب نجا، (2005)، "مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليه"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 45.

و طبقا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والبحث عن فرص عمل أفضل وهي بطالة اختيارية (احتكاكية). ومن ناحية أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بالوظائف الشاغرة لبعض الوقت للعثور على أفضل العناصر لشغل المنصب.

و خلاصة القول فإن نظرية البحث عن الشغل تفسر سبب البطالة بقصور المعلومات الكافية عن سوق العمل وهي بذلك تقدمت على النظريات التقليدية، غير أنها أرجعت أسباب البطالة إلى رغبة الأفراد في الحصول على عمل أفضل أي بطالة إختيارية، و الواقع يثبت أن نسبة البطالة الأكبر إجبارية و تعود إلى أصحاب الأعمال. كما أن الفرد له قدرة أكبر في البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون موظفا و ليس بطالا.¹⁰

3.4 المقاربة الإسلامية للتشغيل:

مهما اجتهد خبراء التنمية والاقتصاد وعلم الاجتماع وغيرهم لن يصلوا إلى ما وصل إليه المنهج الإسلامي، كونه نظام رباني يتميز بالكمال وهو الأقدر على تحقيق سعادة الإنسان. وقد جعل الإسلام العمل عنصرا من عناصر الإنتاج المربح، والدين بوجه عام يقدر العمل ويحث عليه فيقول - سبحانه و تعالى: "هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور". سورة الملك: الآية 15. فقد نبه الله - عز وجل - عباده إلى السعي، وأنه - تعالى - خلق الأرض وجعلها لينة سهلة المسالك للتجارة والرزق. وقد دعى الرسول - ص - إلى الاقتداء بمن يعمل، فقد ورد أنه - ص - لقي رجلا من أصحابه وصافحه فوجد بكفه خشونة غير مألوفة فسأله - ص - : "ما بال كفك قد أملجتا؟" فأجابه الصحابي: من أثر العمل يا رسول الله، فرفع الرسول - ص - هذين الكفين و قال: هما كفان يحبهما الله ورسوله. و في رفع الرسول - ص - لكفي الصحابي دلالة على تكريم الأيدي العاملة.¹¹

وقد خالف النظام الإسلامي النظام الرأسمالي الذي أطلق حرية الكسب من غير قيود أو ضوابط وخالف النظام الاشتراكي الذي صادر الحرية فمنع الناس من التملك. أما الإسلام فقد جعل هناك حرية اقتصادية شرط أن يكون النشاط الممارس مشروع، وأن تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع .

¹⁰ - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص 46 - 50.

* - أملجتا : تشققتا.

¹¹ - كمال الدين عبد الغني المرسي، (2004)، "الحل الإسلامي لمشكلة البطالة"، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، ص 136.

ويعتبر ابن سينا من أوائل رواد الاقتصاد الذين بحثوا موضوع العمالة الكاملة ، وطالبوا الدولة بأن تبذل قصارى جهدها لتشغيل أكبر عدد من أفراد الدولة حتى لا يبقى الناس بدون عمل. وفي هذا يقول ابن سينا في كتابة (الشفاء): (من واجب الحاكم أن يحرم البطالة والتعطّل ، فلا يكون في المدينة إنسان معطل ليس له مقام محدود، بل يكون لكل واحد منهم منفعة في المدينة).

كما يؤمن الاقتصاد الإسلامي بالسوق ودوره في الاقتصاد حيث أن ثاني مؤسسة قامت بعد المسجد في المدينة المنورة هي السوق، وإن العديد من الصحابة كانوا من التجار مثل أبو بكر الصديق، و عثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم.

حين دعا الإسلام إلى العمل وحث عليه نهى أن يبقى الرجل دون عمل لأن البطالة تؤدي إلى فساد المجتمع واضطرابه فعندما يتعطل عدد كبير عن العمل سواء أكانوا مكرهين على ذلك أو كسلا منهم ضاعت جهود كبيرة على الأمة كان يمكن أن تنتج وتكسب وتؤدي دورها في تقدم الإنتاج ودفع عجلة الصناعة. والبطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية وإنسانية ذات خطر فإذا لم تجد العلاج الناجع تفاقم خطرها على الفرد وعلى الأسرة وعلى المجتمع.¹²

وقد حث الإسلام على تشغيل البطالين وإرشادهم إلى العمل والنهي عن المسألة، وعالج ظاهرة البطالة عن طريق الدعوة إلى تعاون الأفراد مع الحكام في السعي للتدريب والتعليم من أجل إتقان العمل وكذا توفير فرص العمل المناسبة. ووضع الإسلام مجموعة من القواعد والتنظيمات لمعالجة ظاهرة البطالة والقضاء على الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة نذكر منها: الزكاة، الضرائب، الوقف، العشور، الغنائم والفيء، المساهمة في إقامة المشروعات الخيرية، الاستفادة من أموال الكفارات والندور، وغير ذلك. وفي هذا رد على الذين يتهمون الشريعة الإسلامية بأنها تحبذ جانب الفقر على الغنى.

5. التشغيل في الجزائر في مرحلة التحول الاقتصادي:

وفيما يخص الجزائر فقد تميزت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر حيث تطورت الديون الخارجية إلى 34 مليار دولار مع التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصة الصادرات. و بتفاقم أزمة المديونية وتأثيراتها السلبية اتجهت الحكومات المتعاقبة إلى الوصفات

¹² - إبراهيم محمود عبد الراضي، (2008)، "حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص ص 44-06.

الجاهزة التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبدأت العمل على تنفيذها من أجل كسب تأييد هذه الهيئات والحصول منها على الدعم الذي يستلزمه الإصلاح الاقتصادي. فبعد تجربة فاشلة في ظل المنهج الاشتراكي بدأت تجربة أخرى تراهن على المنهج الرأسمالي (الليبرالي) في محاولة لتجاوز أزمة الاقتصاد الجزائري.

وقد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار في الإتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في 1989 وفي جوان 1991 ثم الإتفاقيات مع البنك الدولي في سبتمبر 1989، وبدأت بذلك أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات، وإنهاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية...¹³ وغيرها من متطلبات التحول من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، و ما أعقب ذلك من تغييرات جذرية مست كافة القطاعات إذ تمت إعادة هيكلة الشركات الوطنية التي كانت ملكا للدولة في شكل مؤسسات اقتصادية مستقلة. و أعيد النظر في صياغة القوانين الأساسية لكي تتماشى مع المعطيات الاقتصادية الجديدة.¹⁴

ومن النتائج التي تتجر عادة عن عملية الخصخصة والتعديل الهيكلي التسريح الجزئي أو الجماعي لليد العاملة، إضافة إلى أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر في العشرية المنتهية في 2004 لم يتجاوز 3% فقط خارج قطاع المحروقات فضلا عن تراجع النمو الصناعي في مجموعه وهشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية، وضآلة الإستثمارات الداخلية والخارجية...إلخ.

أما فيما يخص سوق العمل فاستفحال الأزمة التي بدأت تتجلى منتصف الثمانينات أثر سلبا على سوق العمل في الجزائر، فانخفاض أسعار المواد الخام المصدرة و نقص مصادر التمويل الخارجي ونشوء أزمة المديونية وارتفاع خدمة الديون، كل ذلك جعل الدولة غير قادرة على تمويل الاستثمارات الجديدة واستيراد المواد الأولية والتجهيزات مما أدى إلى تراجع في معدلات النمو وارتفاع معدل البطالة. هذا ما دفع الجزائر إلى إعادة النظر في سياستها الاقتصادية وانتهاج سياسة أكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي، وذلك بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي تحضيرا للدخول في اقتصاد السوق.

¹³ - صالح صالحي، " ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي ؟"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، دار الخلدونية، الجزائر، ص ص 123، 124.

¹⁴ - مصطفى بوجلal، (1999)، " العلاقات الصناعية في المؤسسة العمومية الجزائرية و التحول نحو اقتصاد السوق"، مجلة دراسات إجتماعية، العدد 05، دار

الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2010، ص ص 70، 71.

تقلصت عروض العمل في هذه الفترة مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة، بحيث انتقل عدد البطالين من 435000 بطل سنة 1985 ليصل إلى 1150000 بطل سنة 1990. و زادت حدة الوضع الاقتصادي بعد ذلك وشحت الموارد المالية من أجل بلوغ مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي. فتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية أثر سلبا و لم يأتي بالنتائج المرجوة، وعلى العكس مما تروّج له هذه المؤسسات فقد أدت هذه الإصلاحات إلى تباطؤ في النشاط الاقتصادي وإلى زيادة البطالة و تفاقم مشكلة الفقر.

6. آليات التشغيل المرافقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي:

في الجزائر وكغيرها من الدول وضعت مشروع سياسة مواجهة البطالة مستخلصة من تجارب بعض الدول التي خاضت غمار الإصلاحات الاقتصادية ويظهر ذلك من خلال سياسة تقييم البرنامج الوطني لمكافحة البطالة ووضع إستراتيجية لنمو العمل، حيث تم إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة أساسا على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل والأخرى للتضامن الوطني متفرعتين إلى عدة مديريات مركزية وعلى المستوى المحلي في مديريتين ولائيتين الأولى للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي، إضافة إلى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارة.

وتتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق برامج ترقية الشغل التي تمولها الدولة للقضاء على البطالة والتشجيع على الإدماج المهني.¹⁵

1.6 الوكالة الوطنية للتشغيل:

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر رقم : 42/71 المؤرخ في : 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم : 99/62 المؤرخ في: 29 نوفمبر 1962.

وبذلك تعتبر من أقدم الهيآت العمومية للتشغيل في الجزائر، ومهمتها الأساسية تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب، وتلعب في هذا الشأن دورا أساسيا في التقريب بين طالبي العمل وهم البطالين من كل الفئات، وأصحاب العمل

وهم كل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاعين العمومي والخاص باستثناء الإدارة العمومية التي يخضع التشغيل فيها لإجراءات أخرى تحت إشراف المديرية العامة للتوظيف العمومي.

وتعتبر الوكالة المحلية للتشغيل الخلية الأساسية في هذا التنظيم وهي التي تستقبل المتعاملين معها سواء من طالبي العمل أو أصحاب العمل، ويمكن تلخيص مهامها كما يلي:

- 1- استقبال طالبي العمل من الجنسين لتسجيلهم بعد جلسة الحوار الأولى حسب مؤهلاتهم ورغباتهم.
- 2- تلقي عروض العمل وربطها بالطلبات ضمن بطاقة موزعة حسب المهن والقدرات.
- 3- استقبال الشباب المتخرجين من الجامعات والمعاهد الوطنية لتسجيلهم في البرنامج الوطني لعقود ما قبل التشغيل حسب التخصص.
- 4- تسجيل العمال المسرحين لأسباب اقتصادية من أجل تمكينهم من الاستفادة من نظام التأمين على البطالة.

2.6 مديرية التشغيل بالولاية:

أنشئت بموجب المرسوم: 50/02 المؤرخ في: 22 جانفي 2002 الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وعملها، تمثل وزارة التشغيل على المستوى المحلي وموجودة في كل ولاية من الولايات حسب التقسيم الإداري للجزائر.

و قامت فيما بتنفيذ ثلاثة برامج هامة من البرامج الوطنية لترقية الشغل، هذه البرامج ترمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة ممولة من طرف الدولة وهي:

1.2.6 برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية : وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية لمواجهة البطالة موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية، مع الإشارة إلى برنامج آخر يشبهه إلى حد كبير هو: برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الاجتماعية الذي تشرف عليه مديرية النشاط الاجتماعي. هذا الأخير هو عملية تشغيل ضمن الشبكة الاجتماعية في ورشات البلديات مقابل تعويض محدد بـ 3000 دج لكل شهر، تكون الاستفادة منه شخصا واحدا لكل عائلة. و قد سمح هذا البرنامج بالتخفيف من حدة البطالة، لكن الجماعات المحلية كانت أكثر استفادة كونه تعويض عن نقص العمال، إلا أن عدد المستفيدين بدأ بالتناقص خلال فترة إعادة الهيكلة.

و نشير إلى أن الأجر الممنوح لهذه الفئة ضئيل ولا يسد حاجة المستفيدين منه خاصة في السنوات الأخيرة مع غلاء الأسعار، و رغم زيادة الأجر الذي بلغ 5600.00 دج في أواخر سنة 2012 إلا أنه يبقى بعيد عن المعقول نظرا للغلاء الفاحش في الأسعار خصوصا أن الكثير من المستفيدين من هذا البرنامج يعولون أسرا بأكملها.

2.2.6 برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:

وهو برنامج تشارك فيه عدة قطاعات يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة وفي وقت سريع موجه أيضا للشباب البطال بدون مؤهلات وبالأخص في المناطق النائية التي مستها البطالة أكثر. أنشئ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، هدفه تطوير المجتمعات السكانية الأقل نموا وتوفير مناصب الشغل والتخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية على الفئات السكانية المحرومة.

3.2.6 برنامج عقود ما قبل التشغيل :

نتيجة لتزايد عدد خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة وقلة مناصب العمل سواء المؤقتة منها أو الدائمة في مختلف القطاعات، وبغرض التقليل من ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي الشهادات وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل في شهر جويلية 1998.¹⁶

ويعتبر من أهم البرامج المطبقة في تلك الفترة، الموجه لإدماج الشباب المتحصّلين على شهادات جامعية الذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة. وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم : 402/98 المؤرخ في : 1998/12/02 و يهدف إلى زيادة عروض العمل وتسهيل إدماج المتحصّلين على شهادات علمية في سوق الشغل بتمكينهم من اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل. وتتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، ويعتبر عقد ما قبل التشغيل التزام ثلاثي الأطراف بين: صاحب العمل والمترشح ومديرية التشغيل.

وتقوم مديرية التشغيل في هذا البرنامج بدور إعلامي وتوجيهي لإبراز أهمية البرنامج من خلال:

* الفرصة التي يمنحها لأصحاب العمل لتدعيم مؤسساتهم بكفاءات جامعية تتكفل بهم الدولة طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل.

* الامتيازات الضريبية التي تستفيد منها المؤسسة في حالة الإدماج النهائي بعد فترة العقد.

وتشير الإحصائيات إلى أنه وخلال سنة 2004 استفاد أكثر من 60.000 شاب من عقود ما قبل التشغيل.

و فيما يأتي جدول يوضح التكلفة المالية لعقود ما قبل التشغيل من 1998 إلى سنة 2001.

الجدول رقم 1: التكلفة المالية لعقود ما قبل التشغيل بالنسبة للفترة 1998-2001 (بالمليار دينار)

السنوات	المخصصات المالية	الاستهلاكات المالية	نسبة الاستهلاك %
1998	0.25	/	/
1999	1.14	0.42	36.9
2000	0.68	0.71	104
2001	0.89	0.75	84.3
المجموع إلى غاية 2001/12/31	2.96	1.88	63.5

المصدر: مدني بن شهرة، 2009، ص 286.

و تظهر حصيلة 3 سنوات من تطبيق برنامج عقود ما قبل التشغيل أن النسبة الإجمالية لإنجاز برامج عقود ما

قبل التشغيل بـ 74%، تم توظيف منها ما يقارب 63% من إجمالي حاملي الشهادات في الإدارات.

و فيما يأتي جدول يوضح حصيلة عقود ما قبل التشغيل لفترة 1998-2000 عدى ولاية سوق أهراس:¹⁷

الجدول رقم 2: حصيلة عقود ما قبل التشغيل لفترة 1998-2000 (منصب عمل)

قطاع النشاط	1998		1999		2000	
	العرض	التوظيف	العرض	التوظيف	العرض	التوظيف
المجال الإداري	5980	5347	7274	5927	4000	2000
المجال الاقتصادي	991	926	6332	4639	7543	7711
المجموع	6971	6273	13606	10566	11593	9711

المصدر: مدني بن شهرة، 2009، ص 286.

إن مجموع العروض في سوق العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل يفوق بكثير عدد المناصب المتوفرة في

نفس البرنامج، وأكبر نسبة كانت في الإدارة، هذا نظرا للتوظيف الضئيل في قطاع التوظيف العمومي طبقا للاتفاقيات

المبرمة بين الجزائر والمنظمات المالية العالمية. وفيما يأتي توضيح لتطور المترشحين المسجلين في برنامج عقود ما

قبل التشغيل:

الجدول رقم 3: تطور المترشحين المسجلين في برنامج عقود ما قبل التشغيل:

السنوات	1997-1998	1998-1999	1999-2000
عدد المسجلين	45228	25606	32323
عدد خريجي الجامعات	37323	39521	42214
التكوين المهني(تقني سامي)	7572	19620	8101

المصدر: مدني بن شهرة، 2009، ص 287.

نشير إلى أن إدماج المستفيدين من عقود ما قبل التشغيل في مناصب دائمة كان ضئيلا جدا، بحيث تم تثبيت 3520 شاب في مناصبهم من مجموع 31085 إلى غاية نهاية سنة 2000.¹⁸

4.2.6 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

وهي هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1997 ويشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة ومن الأهداف الأساسية لهذا الجهاز:

تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.

إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة.

ضمان مرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستقلال وحتى في حالة توسيع النشاط.

- الجهاز موجه للشباب البطال الراغبين في إنشاء مؤسسة مصغرة وتتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 35 سنة، ويمتلكون مؤهلات مهنية أو فنية في النشاط الذي يقترحونه.

وباستثناء النشاطات التجارية البحتة، فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى 10 مليون دينار جزائري، أما صيغة التمويل فإنها موزعة على :

قرض بدون فوائد من الوكالة.

قرض بفوائد مخفضة من البنك.

مساهمة شخصية من صاحب المبادرة تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع.

وقد تمكنت الوكالة بفضل كل هذه الجهود إلى تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير نسبيا. وكمثال على هذا النجاح نشير إلى أنه تم خلال ست سنوات إنشاء أكثر من 68.000 مؤسسة مصغرة من طرف الشباب والتي مكنت بدورها إنشاء أكثر من 135.000 منصب شغل دائم بحجم استثماري إجمالي يفوق : 1.4 مليار دولار. و نشير أيضا إلى جهاز آخر لدعم الاستثمار، وضع حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2004 موجه للأشخاص البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة ويحمل نفس المواصفات التقنية لجهاز دعم تشغيل الشباب بحجم استثماري يصل 5 مليون دينار جزائري هي: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أحد صناديق الضمان الاجتماعي التابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي.¹⁹

5.2.6 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 14/04 المؤرخ في: 22 جانفي 2004. مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص ويتضمن دور الوكالة في تقديم الدعم والمرافقة لأصحاب المبادرات والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة قد تصل إلى 100.000 دج موجه لفئة البطالين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا في نشاط معين.

وبذلك فإن القرض المصغر موجه إلى فئات اجتماعية واسعة خصوصا أصحاب الدخل المحدود ليتمكنهم من الاستفادة من تمويل لمبادراتهم. ومن بين الفئات الاجتماعية التي يقصدها البرنامج نجد المرأة الماكثة بالبيت وذلك بمساعدتها على تطوير نشاط ببيتها يعود عليها وعلى عائلتها بالمنفعة.

أما صيغة التمويل فإنها موزعة إلى قرض من الوكالة بدون فوائد وقرض بنكي بفوائد مخفضة ومساهمة مالية شخصية من المبادر.

وإذا كانت تجربة القرض المصغر في الجزائر قد بدأت عام 1999 إلا أنها لم تعط النتائج المرجوة، لكن هذه التجربة حققت نجاحا كبيرا في العديد من الدول في مجال محاربة البطالة.

6.2.6 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة :

تقلص الشغل الدائم في القطاع الوطني إلى 3% أي 7580 منصب عمل في فترة سبتمبر 1993- سبتمبر 1994. ما أدى بالجزائر إلى إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.²⁰

و هي كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية لتسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي. وأكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة تمت في الفترة الممتدة بين سنتي 1996 و 1999 التي سايرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي، بعد ذلك بدأ منحى الانتساب في التقلص، انطلاقاً من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر.

كما أولى الجهاز اهتماماً بفئة البطالين البالغين ما بين 30 و 50 سنة، حيث باشر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في بناء شراكة وطيدة مع مؤسسات تعمل على تجسيد صلاحياته الجديدة. تكمن الخدمات الموجهة لذوي المشاريع عبر المراكز المتخصصة في المرافقة الشخصية طيلة مراحل إنشاء النشاط . وترتكز الاستثمارات المنجزة في الميدان على أساس نمط تمويلي ثلاثي يشترك فيه كل من صاحب المشروع والبنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتكلفة استثمارية لا تتعدى عشرة (10) ملايين ديناراً جزائرياً.²¹

3.2.6 صندوق الزكاة الجزائري:

هو هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بدأ نشاطه سنة 2003، يعمل على تنظيم جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، وتتم عملية الجمع على مستوى المساجد وأيضاً عبر حسابات بريدية جارية ولأئية، ويستعين بثلاثة أنواع من اللجان وعلى مستويات مختلفة وهي اللجنة الوطنية، اللجنة الولائية واللجان القاعدية على مستوى الدوائر التي تنفذ عمليات الجمع والبحث والتوزيع على المستحقين ويرأسها الإمام المعتمد في الدائرة ويخصص الصندوق نسبة من المبالغ المجمعة تقدم كقروض حسنة بدون فوائد تتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50000 دج و 300000 دج تسدد خلال 4 سنوات.

20 - مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 294.

21 - يوسف كريمة: "سياسة التشغيل في الجزائر- الواقع والتحديات" www.iefpedia.com/arab يوم 2018/04/16 الساعة 10.00 - 10

أسهم صندوق الزكاة الجزائري في إنشاء أنشطة متعددة في العديد من المجالات من خلالها تم توظيف شخصين في المدى المتوسط لكل مشروع و تم توزيع حوالي 4726 قرصا حسنا منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2009، ولتوضيح أكثر نعرض أهم النتائج في الجدول التالي:²²

الجدول رقم(4): القروض الموزعة ما بين : 2004 – 2009

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد القروض	256	466	857	1147	800	1200

أمينة حمادة وفايزة بن حمو "دور صندوق الزكاة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة" www.iefpedia.com

7. تقييم آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر:

رغم أن الجزائر استطاعت في سبعينيات القرن الماضي تحقيق معدلات نمو مرتفعة، كنتيجة لانتعاش سوق المحروقات ما أدى بالدولة إلى ضخ أغلفة مالية كبيرة في استثمارات البنى التحتية والصناعات الثقيلة، مما زاد في الطلب على اليد العاملة وصولا إلى مرحلة التشغيل الكامل وتحسنت بذلك الأوضاع المعيشية للسكان. لكن هذه الرفاهية كانت مؤقتة، فبانخفاض أسعار البترول اتجهت البلاد نحو الركود الاقتصادي وزادت نسبة التضخم وتم غلق المؤسسات وتسريح العمال. وإنهارت البنى الاقتصادية لاعتمادها المفرط على الاقتصاد الريعي. وعلى الرغم من التغيرات العديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري وفي مقدمتها الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وما نجم عنها من تحولات في مختلف القطاعات، إلا أن نمو الناتج المحلي يبقى مرتبطا بعوامل خارجية وعرضة لتقلباتها، مثل أسعار المواد الأولية والمساعدات الممنوحة بشروط من طرف المؤسسات الدولية. ما يكبح عجلة التنمية الرافد الحقيقي لأي تطور حضاري.

نشير أن على الدولة التمتع في المكان الصحيح من حركة التنمية ببعث اقتصاد متوازن ومتنوع يشجع فيه على الاستثمار في الأنشطة ذات الاستعمال الكثيف لليد العاملة مثل الزراعة والنسيج وكذا الصناعة، ما يؤدي إلى خلق تنمية حقيقية تساهم في تخفيض نسبة البطالة وتحقيق الأمن الغذائي، وتجنب الاعتماد على الظرفية في معالجة المشكلات السوسيواقتصادية كالبطالة. ورغم الجهود التي بذلت في سبيل التخفيف من حدة البطالة والمستوى المعيشي المتدني للمواطن الجزائري، إلا أن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة حال دون ذلك، حيث شهد سوق العمل في الجزائر إختلالات كبيرة عبرت عنه الأعداد المتزايدة للعاطلين عن العمل.

وعلى الرغم من أن الجزائر اعتمدت إستراتيجية وطنية لترقية سياسات التشغيل وفق منظور إقتصادي تنموي، إلا أن الملاحظ عدم الالتزام بمضمونها ولعل أدل شيء على ذلك الترسانة الكبيرة من آليات الشغل التي اعتمدت من أجل معالجة هذه الإختلالات، هاته الآليات التي فرضتها وبخاصة مخرجات قطاع التعليم العالي والتكوين المهني، حيث شهد هذين القطاعين تطورا ملحوظا صاحبه تدفق كبير من الخريجين إلى سوق العمل. فأصبحت بطالة الخريجين أهم التحديات التي تواجهها سياسة التشغيل، لكن هذه الآليات اعتبرت عقيمة في غالبيتها كونها لا تعطي قيمة مضافة ولا تخلق فرص عمل دائمة، فسياسة التشغيل في الجزائر تعتمد على الظرفية في معالجة أزمة البطالة بتركيزها على برامج التشغيل المؤقتة، مما يضع فعالية هذه السياسات موضع تساؤل.

إن اعتماد الدولة على منطق توزيع الريع البترولي في سياسات التشغيل جعل من مناصب العمل المؤقتة تشكل النسبة الأكبر من معدلات التشغيل، ما أسس لفئة جديدة نطلق عليها اسم الفقراء العاملون وهم الأشخاص العاملين والذين يكون دخلهم غير كاف ليخرجهم وأسرهم من الفقر، لأن المردود من عملهم منخفض ولأنهم لم يكن لديهم ما يكفي من العمل، ويرغبون في القيام بعمل أكثر (تعريف منظمة العمل الدولية).

إن الهدف الأسمى الذي يجب أن تسعى إليه كل سياسة للتشغيل هو خلق فرص العمل المستقرة. وأن تستغل عوائد الريع لإقامة قطاعات قادرة على خلق الثروة. وتنويع مصادر الدخل لخلق إقتصاد وطني مستقر غير معرض للصدمات الإقتصادية المتعلقة بانخفاض أسعار النفط.

بالنسبة للآفاق المستقبلية لتطور أوضاع التشغيل في الجزائر نرى أنه ليس من المنتظر أن تحقق آليات التشغيل والبرامج المستحدثة في الجزائر أي تغييرات إيجابية نوعية للنهوض بسوق العمل على الأقل في الأمد القصير والمتوسط، خاصة إذا علمنا أن التخطيط لسياسات التشغيل لا يتم وفق منظور إقتصادي، بل يخضع للقرار السياسي بالدرجة الأولى، هذا الأخير الذي يعمل على شراء السلم الاجتماعي بتوسيع الإنفاق العام خاصة في ميدان التشغيل، فالبطالة تبقى السبب الرئيس للإحتجاجات الإجتماعية، وما الوعود التي تم إطلاقها في 2019 بإدماج عقود ما قبل التشغيل إلا خير دليل على ذلك، حيث أعلن الوزير الأول في المرحلة الإنتقالية التي أعقبت إسقاط نظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة أنه سيتم إدماج كل المستفيدين من عقود ما قبل التشغيل في مناصب عمل دائمة، هذا القرار الذي لم يتخذ أيام البجوحة المالية واتخذ في وقت تراجعت فيه مداخل البلاد، ولم تجد الحكومة الجديدة برئاسة عبد العزيز

جراد بدا من الاستجابة لمطالب الشارع حيث تم إلى غاية كتابتنا لهذه الأسطر وحسب تصريحات وزير العمل إدماج 37 ألف من أصحاب عقود ما قبل التشغيل غير أن العدد الفعلي للمعنيين بالإدماج هو 370 ألف.²³

8. الخاتمة:

إن سياسة التشغيل في الجزائر تعتمد على مدخلات الريع البترولي وعلى هذا الأساس، فإن حل مشكلة البطالة يكمن بشكل رئيسي في القطيعة مع عقلية الريع بتحفيز النمو والاستثمار واتخاذ الإجراءات والقيام بالإصلاحات اللازمة لجعل هذا النمو مستدام. كما يتطلب إصلاحات أخرى على مستوى المنظومة التعليمية لتتماشى والحاجيات العصرية لأسواق العمل ومتطلبات القطاع الخاص في إطار دوره المتنامي في الاقتصاديات العالمية.

إن على الدولة الجزائرية طرح طرق وصيغ لتشجيع روح المبادرة الفردية والجماعية للشباب الجزائري. والاهتمام أكثر بإصلاح البنى الاقتصادية وتنويع الاقتصاد الجزائري باستغلال جميع موارد البلاد وتفعيل دور القطاع الخاص في خطط التنمية، وتعزيز مشاركته في سوق العمل لخلق توازن في الاقتصاد الوطني وذلك دون المساس بدور القطاع العام في التخطيط للمنظومة الاقتصادية الرهان الوحيد للقضاء على البطالة وما يصاحبها من آفات إجتماعية. وبالموازاة مع ذلك نشير إلى أن الجزائر غنية بأراضيها الزراعية الواسعة التي وإن استغلت ستحقق الأمن الغذائي من جهة وتساهم في تشغيل الطاقات البشرية من جهة أخرى دون أن تكلف الدولة الكثير.

- قائمة المراجع:

- 1- أحمد زكي بدوي ومحمد كمال مصطفى، (1984)، "معجم مصطلحات القوى العاملة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 2- مهدي حسن زويلف، (1993)، "إدارة الأفراد"، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، الأردن.
- 3- صلاح محمد عبد الحميد، (2007)، "أزمة البطالة"، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- 4- حسين عمر، (1994)، "تطور الفكر الإقتصادي"، الكتاب الأول، دار الفكر العربي، القاهرة

5- زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، (2007)، "مبادئ الإقتصاد السياسي"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.

6- حسام علي داود، (2010)، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان

7- علي عبد الوهاب نجا، (2005)، "مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليه"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

8- كمال الدين عبد الغني المرسي، (2004)، "الحل الإسلامي لمشكلة البطالة"، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،

9- إبراهيم محمود عبد الراضي، (2008)، "حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

10- مصطفى بوجلال، (1999)، "العلاقات الصناعية في المؤسسة العمومية الجزائرية والتحول نحو إقتصاد السوق"،

مجلة دراسات إجتماعية، العدد 05، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2010.

11- مدني بن شهرة، (2009)، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)"، دار الحامد للنشر والتوزيع،

عمان.

12- Gilles Ferréol et Jean-Pierre Noreck , (2000) , "Introduction à la sociologie",

Armand colin, Paris, cinquième édition.

13- يوسف كريمة، "سياسة التشغيل في الجزائر-الواقع والتحديات-" www.iefpedia.com/arab

يوم 2018/04/16 الساعة 10.00.

14- وكالة الأنباء الجزائرية، الموقع الإلكتروني: www.aps.dz يوم 2021/02/09، الساعة 14:00.